

وثيقة «قضايا وضوابط وضمانات الحوار» بين الأحزاب

إصلاحات دستورية بتطوير المحليات واعتماد نظام الغرفتين

أطراف الحوار بالتوافق آلية تنفيذ.

ثالثاً، الضوابط الإعلامية:

نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الجانب الإعلامي في إيصال المعلومات وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي وإيجابي لأي قضية من القضايا التي يتناولها، فإن أهمية ذلك تزداد حينما يكون الموضوع مرتبط بقضية هامة كالتحولات، الأمر الذي يوجب علينا الحرص على وضع الضوابط والآليات الإعلامية التي تضمن نجاح الحوار بعيداً عن أي تأثيرات إعلامية قد تؤدي إلى نتائج سلبية لا تخدم الحوار أو تنحو به منحى آخر، وفي ضوء ذلك يتم العمل وفقاً للآتي:

– الالتزام بروح الحوار كمرتكز أساسي للطرح في كتابات ومقالات وتصريحات قيادات الأحزاب المشاركة في الحوار، وفقاً للضوابط والمبادئ المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

– الإزام وسائل الإعلام السابعة للأحزاب المنضوية في الحوار وقياداتها بترشيح خطابها الإعلامي بشأن مواضيع الحوار والتعاطي مع موضوعاته بجدية ومسؤولية بعيداً عن الإجهادات والمناكفات التي لا تخدم قضايا الوطن ولا تساعد على إنباح الحوار.

– تتبني جميع الأطراف المشاركة في الحوار توجيه خطاب سياسي وإعلامي من خلال وسائلها الإعلامية وأي وسائل أخرى متاحة لإبراز أهمية الحوار كمنهج لجميع الأطراف في السلطة والمعارضة بهدف تكامل الجهود والرؤى الرامية إلى تحقيق المزيد من التطور والنمو وتحقيق المصلحة العليا ويسري ذلك على الإعلام الرسمي.

– تنظيم آلية لإصدار التصريحات والبلاغات الصحفية والبيانات الصادرة عن الحوار وفقاً للآتي:

أ) التصريحات عن سير ونتائج الحوار:

يتولى الإدلاء بالتصريحات الإعلامية عقب كل جلسة أو لقاء عن سير ونتائج اللقاء من يتم تكليفه بذلك سواء بصورة مستمرة أو في كل جلسة على حدة بما يساعد على توحيد المعلومات ويعمق الثباتات التي قد تحصل في حالة تعدد التصريحات.

ب) البلاغات الصحفية والبيانات:

إذا اتفقت أطراف الحوار على إصدار بيان أو بلاغ صحفي لتوضيح سير عملها أو ما تم التوصل إليه تكلف لجنة مصغرة من بينها لإعداد ذلك وفقاً لما يتم الاتفاق عليه وعرضه على أطراف الحوار للموافقة عليه ونشره.

– تتاح الفرصة لكل وسائل الإعلام للحصول على المعلومات المتصلة بنتائج الحوار بشفاافية وفي ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج وما تتفق عليه أطراف الحوار.. ولأطراف الحوار أن تقرر حضور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني اجتماعاتها متى رأت ذلك.

رابعاً، آلية تشكيل لجنة السكرتارية:

يتم تشكيل لجنة السكرتارية لمساعدة أطراف الحوار في إنجاز المهام الفنية يشترك فيها أطراف الحوار، وتتكون من خمسة أعضاء يعين كل حزب عضواً واحداً منه، وتولي على وجه الخصوص المهام التالية:

١) الإعداد والتهيئة لمكان انعقاد جلسات الحوار.

٢) إبلاغ أطراف الحوار بمكان وزمن انعقاد الجلسات.

٣) تدوين محاضر الجلسات المتضمنة المداولات والمناقشات والنتائج والقرارات المتخذة عن كل جلسة.

٤) تزويد أطراف الحوار بالوثائق والمستندات المطلوبة للحوار.

٥) القيام بعملية الاتصال والتواصل مع الجهات التي يتطلب إبلاغها بحسب ما يتم الاتفاق عليه بين أطراف الحوار.

٦) إنجاز مختلف المهام الفنية والقيام بحفظ وثائق ومداولات جلسات الحوار.

٧) تنفيذ مختلف المهام الموكلة من أطراف الحوار.

٨) أي مهام أخرى تكلف بها من قبل اللجنة.

٩) تعتبر لجنة السكرتارية مسؤولة أمام جميع أطراف الحوار وفي خدمتهم فيما يخص الحوار.

■ وقع الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الأستاذ عبدالقادر باجمال ومعه أمراء عموم أحزاب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الشعبي الحزبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي على وثيقة «قضايا وضوابط وضمانات الحوار» وذلك في الاجتماع الذي عقد السبت الماضي بمعهد الميثاق بصنعاء..

«الميثاق» تنشر نص الوثيقة:



معالجة آثار الصراعات السياسية والقضايا الاجتماعية

ترشيح الخطاب الإعلامي والتعاطي بمسؤولية بعيداً عن المناكفات

أحزابهم لحضور جلسة معيئة بعد موافقة الجميع إذا كان هناك موضوع متصل بجانب تخصصي يستدعي ذلك.

٧) لأطراف الحوار الاستعانة بمختصين من ذوي الخبرة في القضايا التي تتطلب ذلك.

٨) يتم تدوين محاضر اجتماعات جلسات العمل من قبل لجنة السكرتارية عقب كل جلسة وتضمينها مداولات ونتائج كل جلسة من الجلسات وعرض مضمون الاجتماع بداية كل جلسة للإفراء والتوقيع عليه.

٩) تتلزم جميع الأطراف المشاركة بالحوار أثناء لقاءاتها وجلساتها بالقضايا المدرجة في جدول أعمالها في كل جلسة من جلسات الحوار وعدم الخروج عنها أو التطرق لقضايا أخرى غير ذات صلة باعتبار جدول القضايا المنصوص عليها بالفقرة أولاً وحدة متكاملة وهو محل التزام جميع الأطراف.

١٠) يجوز إحالة أي موضوع من مواضيع الحوار إلى لجنة مصغرة لمناقشة وإعادة الصيغة النهائية المطلوبة على ضوء الحجج المعتمدة من لجنة الحوار الرئيسية.

١١) يتضمن أي قرار من القرارات المتخذة بصورة جماعية بين

بمناقشتها وفق جدول يحدد الفترة الزمنية لمناقشة كل موضوع من المواضيع المطروحة للحوار.

٣) تتلزم جميع أطراف الحوار بالنتائج التي تم التوصل إليها حول أي موضوع من مواضيع الحوار المقررة في جدول أعمالها، ويتم تنفيذها في محاضر يتم التوقيع عليها من قبل أطراف الحوار بحيث تصبح ملزمة لكل حزب من الأحزاب المنضوية في الحوار وعدم العودة إلى تلك القضايا المنجزة وطرحها من جديد من أي طرف من أطراف الحوار.

٤) تتلزم جميع الأطراف المشاركة في الحوار بالأسس والنوابت التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية.

٥) يحدد مستوى الحوار بين أطرافه بامناء عموم الأحزاب السياسية مضافاً إليهم أربعة أشخاص من المؤتمر واثنين من كل حزب من الأحزاب الأخرى.

٦) يحق لأطراف الحوار دعوة أحد رؤساء الدوائر المتخصصة في

إن استمرار الحوار السياسي كقيمة سياسية وديمقراطية يهدف إلى إجراء التوافق الوطني المستقبلي حول الإصلاحات في كافة الشؤون والارتقاء بالإجراءات المنظمة لأدوات العمل المؤسسي المتصلة بتلك القضايا والمواضيع المطروحة على طاولة الحوار بين شركاء العمل السياسي من منطلق الشراكة الوطنية، ومن خلال تبادل الرؤى والملاحظات والمقترحات ووجهات النظر اللازمة لحوارها والأخذ بما يرضى ما يمكن التوصل إليه لتحقيق الأهداف الوطنية التي يسعى الجميع لتحقيقها من خلال هذا الحوار الذي جاء مؤكداً لرغبة جميع الأطراف، ولذا فإنه من المهم أن يستند هذا الحوار إلى الأسس والمفاهيم والمبادئ الرئيسية التي تحدد وتوضح وتنظم جملة الضوابط اللازمة لترجمة هذا الحوار عملياً وبصورة ناجحة، ومن أجل ذلك فقد اتفقت أطراف الحوار على ما يلي:

أولاً: قضايا الحوار-

اتفقت أطراف الحوار أن يبدأ الحوار في المرحلة الأولى بالقضايا التالية:-

١- (أ) ما تم الاتفاق عليه في وثيقة اتفاق المبادئ بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الموقع في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م، (ب) توصيات الاتحاد الأوروبي الواردة في تقريره عن الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية، والذي تم التوقيع عليها من قبل أطراف الحوار.

٢- الإصلاحات الدستورية:

أ. تطوير العمل البرلماني من خلال نظام الغرفتين.

ب. النظام الانتخابي.

ج. ما استلزمه الحوارات من ضرورات ومطلوبات.

٣- تطوير نظام السلطة المحلية وانتخابات رؤساء المجالس والتقسيم الإداري.

٤- القوانين الخاصة بالحقوق والحريات:

أ. الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ب. الصحافة والطبوعات.

ج. تطوير القوانين الخاصة بالتعبيرات السلمية.

د. النقابات ومنظمات المجتمع المدني.

٥- البحث في قضايا السياسات الاقتصادية وأدواتها،

أ. حيادية الوظيفة العامة وعدم تسييسها.

ب. الشفافية في الموازنة العامة.

ج. سياسة الأجور.

٦- الحوار حول المعالجات الضرورية لأنوار الصراعات السياسية والقضايا الاجتماعية التي تعيق مسيرة التطور والنمو.

٧- بشأن ما يطرحه الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب اللقاء المشترك بخصوص آثار حرب ٩٤م يتم بحثها في مستوى آخر وفقاً للمقترح المطروح من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، في الحضر رقم (٧) بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٧م باعتبارها قضية حقوق، على أن يتم الاتفاق على الآلية المناسبة لتنفيذ ذلك.

ثانياً، الضوابط والمبادئ:

الأساسية للحوار:

١) تقديم مواضيع وقضايا الحوار المقدمة من أي من أطراف الحوار في وقت مسبق وتحديد ما يتخلل الوقوف عليه في الحوار في كل قضية أو مشروع مقدم سواء بصورة عامة أو جزء منه يتعلق بجانب معين وإقرار ذلك وتضمينه في جدول الأعمال.

٢) يتم جدولية المواضيع المقررة للحوار على أساس البعد

«الميثاق» تنفرد بنشر تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في مشاريع إِب

١٩ خلافاً في إعادة تأهيل مستشفى الثورة فقط

التقرير يحمل وزارة الاشغال مسؤولية الإخلاق بالمواصفات

الأمر الذي أدى إلى دخول مياه الأمطار والمجاري إلى أقسام الرقود والعيادات الخارجية.

١٨- أعمال الترميم والتأهيل للمرحلة الأولى لم يتم تسليمها للمهندسين المشرفين من الوزارة بحجة عدم مطابقتها للمواصفات مما اضطر ماول المرحلة الأولى إلى إغلاق غرف العمليات وعدم تسليمها.

١٩- تم عمل أرضية جديدة للمستشفى فوق البلاط القديم ببلاط نوع ردي جداً لا يتحمل الضغط وينكسر بسرعة، كما تم التليط فوق غرف التفتيش مما سيؤدي إلى مشكلة كبيرة في المجاري عند حدوث أي انسداد.

علماً بأن الأخ رئيس الجمهورية - حفظة الله- عند زيارته التفقدية للمستشفى لاحظ بأن هذا البلاط لا يصلح أن يكون في المستشفيات ووجه بتغيير الأرضية لتكون من الرخام واستكمال جميع الأعمال المتبقية ولكن لم يتم أي شيء من ذلك.

وبالرغم من أن هذه الأعمال جميعاً لم تستكمل إلا أن وزارة الصحة كانت تطلب إدارة مستشفى باستلامه والبدء في تشغيله.

التوصيات:

من خلال ما سبق عرضه عليكم من بيانات وما توصلت إليه اللجنة من ملاحظات حول الموضوع فإن اللجنة توصي المجلس الموقر بإلزام الجانب الحكومي بالمعمل بالتوصيات التالية:

١- عدم تأخير الإعتمادات المالية للمشاريع الخاصة بإحفاالات أعيد الوحدة الجارية في الأعمار القادمة والاستفادة من أخطاء الأعمار السابقة وإعطاء الصلاحيات للسلطات المحلية بالمحافظات لتنفيذ الخطط الاستثنائية في وقت مبكر.

٢- الإسراع في استكمال جميع مشاريع الخطة الاستثنائية مع الالتزام بجميع المواصفات الفنية اللازمة لها وعدم التوقف في تنفيذ تلك المشاريع.

٣- ضرورة استكمال الأعمال الإنشائية (مصارف- جدران ساند- عيارات) مشاريع الطرق للحفاظ عليها

٤- عدم تأجيل تجديد غرف الفحص بالمحافظات

٥- العمل على تعزيز دور الإشراف أثناء تنفيذ المشاريع التي هي قيد التنفيذ وتخصيص المبالغ الكافية للمشرفين حرصاً على تنفيذ تلك المشاريع بالمواصفات المطلوبة.

٦- تحسين مستوى الأعمال في مشاريع الطرق من ده ورش وطبقة أسفلت.

٧- الالتزام باستكمال جميع الأعمال في مستشفى الثورة وبحسب المواصفات الفنية الكافية مع ضرورة تصحيح جميع الإخطاء والعيوب التي حصلت في الأعمال المنفذة قبل افتتاحه وبدء تشغيله.

٨- تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة مشاريع الخطة الاستثنائية لمحافظة إب من حيث طريقة ارساء تلك المشاريع ومستوى الإنجاز والمبالغ المنصرفة لها وموافقة المجلس بالنتائج التي يتوصل إليها.

٩- تكليف لجنة الخدمات بمتابعة تنفيذ مشاريع الخطة الاستثنائية حتى يتم استكمال جميع المشاريع وتسليمها بصورة نهائية.

ان السيل مسر على الطريق بالكامل الجزء القديم منه والتوسعة الجديدة وقد انجرفت التوسعة الجديدة والعمل السابق لم يتأثر إلا بشكل طفيف جداً.

٤- بعد الانتهاء من الاحتفالات بعيد الوحدة فإن العمل في معظم المشاريع قد تباطأ بشكل كبير أو توقف بالرغم من أن هذه المشاريع ما زالت قيد التنفيذ وإن مخصصاتها المالية موجودة باللجنة المالية للاحتفالات م/إب.

٥- معظم مشاريع الطرق التي يجري العمل بها مهددة بالانجراف إذا لم يتم استكمال أعمالها الإنشائية الخاصة بتصريف مياه الأمطار من عيارات وقنوات تصريف وجدران ساند.

٦- عدم وجود الإشراف الكافي على المسولين من قبل المهندسين المشرفين وذلك بسبب عدم توفير مخصصات كافية لهم.

٧- من أهم أسباب ضعف المشاريع وتنفيذها بصورة سيئة هو اهتمام الوزارة بتقليل التكلفة على حساب المواصفات والجودة في العمل.

٨- هناك بعض التعديلات من قبل المهندسين لم يتم تنفيذها وقد تم التفسير عليها مثل استحداث فتح أبواب جديدة لغرف الإنعاش.

٩- تم رفض ساحة المستشفى بقسم الطوارئ بالإحجار بشكل غير سليم مما أدى إلى صعوبة الحركة عليها كما أنه لم يتم عمل الميول اللازمة لتصريف المياه من الساحة.

١٥- تم فك بعض أدوات المستشفى مثل الأراج الحائطية والأرضية والدرجيات ولم يتم تركيبها كما كانت عليه سابقاً.

١٦- تم ضم قسم الولادة لينتج قسم الطوارئ ولم يتم عمل بديل لقسم الولادة وكذا لم يتم استكمال الأعمال في هذا القسم من بلاط ورنج وسبائكة وكهرباء.

١٧- عدم أعمال فحريات المجاري خلف المستشفى

١٨- أعمال الترميم والتأهيل للمرحلة الأولى لم يتم تسليمها للمهندسين المشرفين من الوزارة بحجة عدم مطابقتها للمواصفات مما اضطر ماول المرحلة الأولى إلى إغلاق غرف العمليات وعدم تسليمها.

١٩- تم عمل أرضية جديدة للمستشفى فوق البلاط القديم ببلاط نوع ردي جداً لا يتحمل الضغط وينكسر بسرعة، كما تم التليط فوق غرف التفتيش مما سيؤدي إلى مشكلة كبيرة في المجاري عند حدوث أي انسداد.

علماً بأن الأخ رئيس الجمهورية - حفظة الله- عند زيارته التفقدية للمستشفى لاحظ بأن هذا البلاط لا يصلح أن يكون في المستشفيات ووجه بتغيير الأرضية لتكون من الرخام واستكمال جميع الأعمال المتبقية ولكن لم يتم أي شيء من ذلك.

وبالرغم من أن هذه الأعمال جميعاً لم تستكمل إلا أن وزارة الصحة كانت تطلب إدارة مستشفى باستلامه والبدء في تشغيله.

التوصيات:

من خلال ما سبق عرضه عليكم من بيانات وما توصلت إليه اللجنة من ملاحظات حول الموضوع فإن اللجنة توصي المجلس الموقر بإلزام الجانب الحكومي بالمعمل بالتوصيات التالية:

١- عدم تأخير الإعتمادات المالية للمشاريع الخاصة بإحفاالات أعيد الوحدة الجارية في الأعمار القادمة والاستفادة من أخطاء الأعمار السابقة وإعطاء الصلاحيات للسلطات المحلية بالمحافظات لتنفيذ الخطط الاستثنائية في وقت مبكر.

٢- الإسراع في استكمال جميع مشاريع الخطة الاستثنائية مع الالتزام بجميع المواصفات الفنية اللازمة لها وعدم التوقف في تنفيذ تلك المشاريع.

٣- ضرورة استكمال الأعمال الإنشائية (مصارف- جدران ساند- عيارات) مشاريع الطرق للحفاظ عليها

٤- عدم تأجيل تجديد غرف الفحص بالمحافظات

٥- العمل على تعزيز دور الإشراف أثناء تنفيذ المشاريع التي هي قيد التنفيذ وتخصيص المبالغ الكافية للمشرفين حرصاً على تنفيذ تلك المشاريع بالمواصفات المطلوبة.

٦- تحسين مستوى الأعمال في مشاريع الطرق من ده ورش وطبقة أسفلت.

٧- الالتزام باستكمال جميع الأعمال في مستشفى الثورة وبحسب المواصفات الفنية الكافية مع ضرورة تصحيح جميع الإخطاء والعيوب التي حصلت في الأعمال المنفذة قبل افتتاحه وبدء تشغيله.

٨- تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة مشاريع الخطة الاستثنائية لمحافظة إب من حيث طريقة ارساء تلك المشاريع ومستوى الإنجاز والمبالغ المنصرفة لها وموافقة المجلس بالنتائج التي يتوصل إليها.

٩- تكليف لجنة الخدمات بمتابعة تنفيذ مشاريع الخطة الاستثنائية حتى يتم استكمال جميع المشاريع وتسليمها بصورة نهائية.

■ من المقرر أن تقدم لجنة الخدمات بمجلس النواب تقريرها إلى البرلمان عن نتائج بعضها للحقائق ببعض مشروعات إب..

«الميثاق» تنفرد بنشر التقرير..



□ صورة توضح سوء تنفيذ الأعمال في الأرضية



□ صورة توضح حالة غرفة الأشعة داخل المستشفى



□ صورة توضح إنجاز الإسفلت الجديد في خلال السيل- مطرة) بقا الأسفلت القديم

٣- وجدت اللجنة ان الاضرار التي حصلت في مشاريع الطرق التي نفذت في مدينة إب تتمثل في:

أ- وجود حفر وتشققات في طبقة الإسفلت في العديد من المشاريع.

ب- الطرق المتضررة بشكل كبير هو توسعة طريق (السيل- مشورة) بطول (٧) كم ومايزال قيد التنفيذ وقد تعرض للآتي:

١- انجراف طبقة الإسفلت بالكامل في عدة مقاطع من الطريق بطول إجمالي (٨٧٥) متر.

٢- تعرض طبقة الاساس لأضرار واضحة وقد تبين ان السبب الرئيسي لهذه الاضرار هو عدم تنفيذ العارة الواجبة في مشروع طريق (السيل- المشورة) المحصول المعتمده في تصميم المشروع مما تسبب في تحويل مجرى السائلة الرئيسي باتجاه شارع (السيل- مشورة).

كما ان سوء التنفيذ كان له دوره في الموضوع حيث لاحظت اللجنة ان الاسفلت القديم الذي تم تنفيذه من قبل الشركة الهندي في السابق لم يتأثر بتاسيل رغم

□ من خلال النزول الميداني واللقاء مع المسؤولين ودراسة البيانات والمعلومات المقدمة فإنه لا بد من التأكيد أن اختيار المحافظة لتكون مقراً للاحتفالات بإعداد الوحدة قد حقق لها عدداً كبيراً من المشاريع في مختلف المجالات مثل الطرق والكهرباء والمياه والصحة وغيرها، ومع تأكيدنا على هذا الأمر إلا أن اللجنة خرجت بالملاحظات والاستنتاجات التالية:

أولاً: الطرق:

١- حصل تأخير كبير في البدء في تنفيذ أعمال جميع مشاريع الخطة الاستثنائية بالرغم أن الجهات المختصة في المحافظة قامت بإعداد الخطة وإقرارها في شهر ٧ / ٢٠٠٦م وتم رفعها إلى

الوزارات لإقرارها واتخاذها في مناقصات ولكن لم يتم ذلك إلا في بداية عام ٢٠٠٧م حيث لم يكن

الوقت كافياً لتنفيذ وانجاز المشاريع بشكل متزامن مع الاحتفالات البلاد بإعداد الوحدة مما جعل جميع المشاريع قيد التنفيذ وتوقف بشكل مستعجل ولم يتم

الاستفادة من أخطاء احتفالات الاحتفالات السابقة.

٢- نظراً لدواعي الاستعجال والرغبة السريعة في تنفيذ المشاريع لتكون جاهزة في الاحتفالات فقد حصلت الكثير من الإخطاء والتجاوزات وكذا عدم

التنفيذ بحسب المواصفات الصحيحة منها على سبيل المثال:

١- تأخير أعمال تصريف مياه الأمطار

٢- عدم السك والرشد بشكل جيد مما أدى إلى هبوط مستوى عدد من الطرق.

٣- ضعف طبقة الإسفلت بسبب عدم الالتزام بالمواصفات.

٤- تركيب أعمدة الإنارة في الجزر الوسطية والجانبية على كتل اسمنتية بارزة على الأرض غير مدفونة بشكل كامل ومهددة بالسقوط.

٥- تديدات كوابل أعمدة الإنارة مكشوفة مما يجعلها مصدر خطر لحياة الناس.